أحمد فهمي: كيف نقرأ الصراع السياسي بعد أزمة النائب العام؟

الثلاثاء 16 أكتوبر 2012 12:10 م

تصريحات وأقوال:

الباحث السياسي/ أحمد فهمي:

قياس القوة بين أطراف الصراع السياسي لا يكون بمعرفة قدرة كل طرف على إحداث ضجيج وصخب إعلامي، بل بقدرته الحقيقية على الفعل المؤثر الذي يتضمن قيمة مضافة.

الآن لو نظرنا إلى الأطراف الأساسية، سنجد أن الفلول والقوى العلمانية لا تملك قدرة حقيقية على الفعل المضاف، وإنما تحاول توظيف متغيرات قائمة مسبقا مع عجز تام عن استحداث متغيرات جديدة وجلبها إلى ساحة الصراع، وهذا يفسر سعيهم الحثيث لإستدعاء وسائل "التظاهرات، المليونيات" إلى الحلبة، لأنهم يفتقدون إلى متغيرات بديلة، رغم أنهم يعلمون تماما أن هذه الوسيلة الثورية تحديدا يتفوق عليهم الإسلاميون في توظيفها واستغلالها وبفارق كبير جدا.

ولو تناولنا قضية النائب العام كمثال، نجد بوضوح أنه: لا النائب العام ولا الفلول ولا الزند ولا القوى العلمانية، استطاعت أن تضيف جديدا للصراع، كل ما في الأمر أنهم تشبثوا بنص قانوني يتيح للنائب البقاء، وهو نص قديم ومعلوم ولم يفاجئ الرئاسة ولا الرأي العام.

الخلاصة/ الرئاسة- الحكومة، تمتلكان قدرة حقيقية على الفعل المتضمن لقيمة مضافة، لكنهما لا تتقدمان بسرعة وانتشار يتناسبان مع المساحة الخالية أمامهما.

القوى العلمانية، والفلول، لا يملكان قدرة مماثلة، بل تتقلص مساحة الفعل المؤثر أمامهما، وأغلب ما يفعلونه هو استمرار سياسة إضعاف القوة التصويتية للأحزاب الإسلامية باستخدام وسائل الإعلام، مع إعادة ترتيب الأوراق -والقوى- بصورة متكررة، ومحاولة إعادة تمثيل الثورة مع اعتساف الدوافع الثورية لكن دون جدوى.

أحمد فهمي

.....(كيف نقرأ الصراع السياسي بعد أزمة النائب العام؟).....
قياس القوة بين أطراف الصراع السياسي لا يكون بمعرفة قدرة كل طرف على إحداث ضجيج وصخب إعلامي، بل بقدرته الحقيقية على الفعل المؤثر الذي يتضمن قيمة مضافة..
الآن لو نظرنا إلى الأطراف الأساسية، سنجد أن الفلول والقوى العلمانية لا تملك قدرة حقيقية على الفعل المضاف، وإنما تحاول توظيف متغيرات قائمة مسبقا مع عجز تام عن استحداث متغيرات بها إلى ساحة الصراع، وهذا يفسر سعيهم الحثيثجديدة وجل لإستدعاء وسائل "التظاهرات، المليونيات" إلى الحلبة، لأنهم يفتقدون إلى متغيرات بديلة، رغم أنهم يعلمون تماما أن هذه الوسيلة الثورية تحديدا يتفوق عليهم الإسلاميون في توظيفها واستغلالها وبفارق كبير جدا..
ولو تناولنا قضية النائب العام كمثال، نجد بوضوح أنه: لا النائب العام ولا الفلول ولا الزند ولا القوى العلمانية، استطاعت أن تضيف جديدا للصراع، كل ما في الأمر أنهم تشبثوا بنص قانوني يتيح للنائب البقاء، وهو نص قديم ومعلوم ولم يفاجئ الرئاسة ولا الرأي العام..
الخلاصة/ الرئاسة- الحكومة، تمتلكان قدرة حقيقية على الفعل المتضمن لقيمة مضافة، لكنهما لا تتقدمان بسرعة وانتشار يتناسبان مع المساحة الخالية أمامهما..
القوى العلمانية، والفلول، لا يملكان قدرة مماثلة، بل تتقلص مساحة الفعل المؤثر أمامهما، وأغلب ما يفعلونه هو استمرار سياسة إضعاف القوة التصويتية للأحزاب الإسلامية باستخدام وسائل الإعلام، مع إعادة ترتيب الأوراق -والقوى- بصورة متكررة، ومحاولة إعادة تمثيل الثورة مع اعتساف الدوافع الثورية لكن دون جدوى..